الحمد لله المُنزهِ عن تشبيهِ المشبهين، وتجسيم المجسمين. الأوَّلُ ليسَ قبله شيء، والآخر ليسَ بعده شيء، وهو الحقُّ ربّ كل العالمين. وصلِّ اللهم وسلِّم على سيدنا محمد وأصحابه الطاهرين المُكرَّمين.

أما بعدُ..

فهذا تصنيفٌ سهلٌ بسيطٌ، في إيراد ما جاء في كتاب "السنة" للإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل – رحمهما الله – من أحاديث توهم التشبيه، أو صريحةٌ بالتسجيم.

وإنما لا نتكلم إلا على ما يُشكل في هذا الكتاب من باب التشبيه أو التجسيم، وما فيه من الرد على خلق القرآن وغيره فلا نتطرق إليه.

وإنَّا انتهجنا أن نذكر الحديث الذي عليه كلامٌ، ثم نتحدثُ عنه من ناحية العلل إن وُجدت، ومن أقوال أهل العلم فيه إن صحَّ تخريجه، حتى نستوفي – إن شاء الله تعالى، ثم ننتقلُ إلى ما بعده. أما ما كان من الأحاديث التي تُوهم التشبيهَ ولم نختلف في التعامل معها إلا يسيرًا، كحديث الرؤية، فإن أهل السنة قاطبةً مجمعون على إثبات رؤية الله عز وجل، ولكن دون جهة أو إحاطة. فهذا الحديث وما شابهه لن نُعرِّج عليه.

كما تجنَّبتُ الأحاديث مشهورة السيط بين الناس لأن ذكرها بلا فائدة هاهنا، مثل حديث نزول الله عز وجل. وكذا تجنَّبتُ الأحاديثَ التي لا تقتضي التشبيه تمامًا، أما ما كان فيها تشبيهٌ أو تجسيمٌ صريح، أو أحاديث لم يشتهر قولُ العلماء فيها بين طلبة العلم، فهي مناطُ كلامنا.

نفعنا الله وإياكم بالحقّ، وغفر لنا خطيئاتنا وسهواتنا فيما كتبناه، وباسم الله نبدأ.

## الحديث الأول: أصابع الله.

**حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، نا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، وَسُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ وَالْأَرَضِينَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالثَّرَى عَلَى أُصْبُعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى أُصْبُعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، وَقَرَأَ {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ} [الأنعام: 91] " قَالَ يَحْيَى: قَالَ أَبِي: قَالَ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لَهُ.**

### شرح الحديث:

ثبتَتْ صحة الحديث في الصحيحين وغيرهما؛ والكلام على تأويله.

اعلم – علمني الله وإياك – أن هذا الحديث فيه إشكاليتان:-

الأولى: أن بعضهم أوَّل حديثَ رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقًا لذاك اليهودي، بينما أوَّله الآخرون بغير ذلك.

الثانية: أن هذا الحديث لا يُمكن – مطلقًا – أن يُؤخذ على ظاهره، لأنه تجسيمٌ صريح، وهو محال على الله - عز وجل.

دونَكَ والتفصيل..

جاء الحديث في صحيح مسلم بروايتين، إحداهما:

"حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ يَعْنِي ابْنَ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ، تَصْدِيقًا لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: {وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}".

لاحظ في هذه الرواية ذكر "فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ، تَصْدِيقًا لَهُ".

بينما في الرواية الأخرى:

"حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ، يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللهِ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، قَالَ " فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَرَأَ: {وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ} [الأنعام: 91]".

سقطت من هذه الرواية "تصديقًا له"، مما يُفهم أن هذه اللفظة زائدة من أحد الرواة ليست من أصل الحديث. وظهر من زاد تلك اللفظة في رواية الإمام عبد الله بن أحمد، وكان الفضيل بن عياض، ومن رواه عن الفضيل أدخل قولَ الفضيل في منتصف الحديث، فيُفهم أن هذا كلام الصحابي الذي رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والحاصل غير ذلك، وهو من كلام الراوي، فلا يرتقي إلى أن يكون حجة على فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يرهُ حقيقةً.

وهذا ما فطن إليه الإمام الخطابي فيما نقله عنه الإمام العراقي حيث قال:

"قَالَ الْخَطَّابِيُّ الْأَصْلُ فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إثْبَاتُ ذَلِكَ إلَّا أَنْ يَكُونَ بِكِتَابٍ نَاطِقٍ، أَوْ خَبَرٍ مَقْطُوعٍ بِصِحَّتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا فِيمَا يَثْبُتُ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ الْمُسْنَدَةِ إلَى أَصْلٍ فِي الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ الْمَقْطُوعِ بِصِحَّتِهَا، أَوْ بِمُوَافَقَةِ مَعَانِيهَا وَمَا كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَالتَّوَقُّفُ عَنْ إطْلَاقِ الِاسْمِ بِهِ هُوَ الْوَاجِبُ وَيُتَأَوَّلُ حِينَئِذٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِمَعَانِي الْأُصُولِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ وَذِكْرُ الْأَصَابِعِ لَمْ يُوجَدْ فِي شَيْءٍ مِنْ الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ الَّتِي شَرْطُهَا مَا وَصَفْنَاهُ، وَلَيْسَ مَعْنَى الْيَدِ فِي الصِّفَاتِ بِمَعْنَى الْجَارِحَةِ حَتَّى يُتَوَهَّمَ بِثُبُوتِهَا ثُبُوتُ الْأَصَابِعِ بَلْ هُوَ تَوْقِيفٌ شَرْعِيٌّ أَطْلَقْنَا الِاسْمَ فِيهِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ قَوْلَهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ وَالْيَهُودِ مُتَّهَمُونَ فِيمَا يَدَّعُونَهُ مُنَزَّلًا فِي التَّوْرَاةِ بِأَلْفَاظٍ تَدْخُلُ فِي بَابِ التَّشْبِيهِ لَيْسَ الْقَوْلُ بِهَا مِنْ مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ «مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا

تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا آمَنَا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ» وَالنَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْلَى الْخَلْقِ بِأَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ مَعَ هَذَا الْحَبْرِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَمْ يُنْطِقْ فِيهِ بِحَرْفٍ تَصْدِيقًا لَهُ، أَوْ تَكْذِيبًا إنَّمَا ظَهَرَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ الضَّحِكُ الْمُخَيِّلُ لِلرِّضَى مَرَّةً وَلِلتَّعَجُّبِ، وَالْإِنْكَارِ أُخْرَى، ثُمَّ تَلَا الْآيَةَ وَهِيَ مُحْتَمِلَةٌ لِلْوَجْهَيْنِ وَلَيْسَ فِيهَا لِلْأُصْبُعِ ذِكْرٌ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْ الرُّوَاةِ (تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ) ظَنٌّ وَحُسْبَانٌ، وَالْقَوْلُ فِيهِ ضَعْفٌ إذْ كَانَ لَا يَمْحَضُ شَهَادَتَهُ لِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَرُبَّمَا اُسْتُدِلَّ بِحُمْرَةِ اللَّوْنِ عَلَى الْخَجَلِ وَبِصُفْرَتِهِ عَلَى الْوَجَلِ مَعَ جَوَازِ كَوْنِ الْحُمْرَةِ لِتَهَيُّجِ دَمٍ، وَالصُّفْرَةِ لِثَوَرَانِ خَلْطٍ فَالِاسْتِدْلَالُ بِالضَّحِكِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ الْجَسِيمِ غَيْرُ سَائِغٍ مَعَ تَكَافُؤِ وَجْهِ الدَّلَالَةِ وَلَوْ صَحَّ الْخَبَرُ لَكَانَ مَقُولًا عَلَى نَوْعٍ مَجَازٍ وَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزمر: 67] أَنَّ قُدْرَتَهُ عَلَى طَيِّهَا وَسُهُولَةِ الْأَمْرِ فِي جَمْعِهَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَمَعَ شَيْئًا فِي كَفِّهِ فَاسْتَخَفَّ حَمْلُهُ فَلَمْ يُمْسِكْهُ بِجَمِيعِ كَفِّهِ لَكِنَّهُ نَقَلَهُ بِبَعْضِ أَصَابِعِهِ، وَقَدْ يُقَالُ فِي الْأَمْرِ الشَّاقِّ إذَا أُضِيفَ إلَى الرَّجُلِ الْقَوِيِّ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَيْهِ بِأُصْبُعٍ وَاحِدَةٍ وَأَنَّهُ يَعْمَلُهُ بِخِنْصَرِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الْكَلَامِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الِاسْتِظْهَارُ فِي الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَالِاسْتِهْزَاءُ بِهِ وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

الرُّمْحُ لَا أَمْلَأُ كَفِّي بِهِ

يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّفُ أَنْ يَجْمَعَ كَفَّهُ فَيَشْتَمِلَ بِهَا كُلِّهَا عَلَى الرُّمْحِ لَكِنْ يَطْعَنُ بِهِ خَلْسًا بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ قَالَ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ» فَهَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَفْظُهُ جَاءَ عَلَى وِفَاقِ الْآيَةِ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْأَصَابِعِ وَتَقْسِيمِ الْخَلِيقَةِ عَلَى أَعْدَادِهَا فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَخْلِيطِ الْيَهُودِ وَتَحْرِيفِهِمْ وَأَنَّ ضَحِكَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إنَّمَا كَانَ عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ مِنْهُ، وَالنَّكِيرِ لَهُ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى.[1]".

وتابع الإمام العراقي ذاكرًا موافقة القرطبي عليه:

"وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمُفْهِمِ بِعِبَارَةٍ حَسَنَةٍ مُلَخَّصَةٍ (قُلْت) وَيَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْأَصَابِعِ اخْتِلَافُ الرِّوَايَاتِ فِيهَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ

(1) زين الدين العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي، بدون سنة نشر، الجزء 8، الصفحة 262.

تَجَوُّزٍ وَتَقْرِيبٍ لِلْفَهْمِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عَظِيمِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى بِتَقْدِيرِ أَنْ يُصَدِّقَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَلِكَ وَقَالَ النَّوَوِيُّ هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَقَدْ سَبَقَ فِيهَا الْمَذْهَبَانِ"(2).

وهذا ما فطن إليه القاضي عياض، ونقلهُ عنه النووي في شرحه لهذا الحديث حيث قال بأن الناس اختلفوا على التفويض والتأويل فيه، ونقل في نهاية شرحه قول القاضي:

"قَوْلُهُ (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى أُصْبُعٍ إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ) هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ.

وَقَدْ سَبَقَ فِيهَا الْمَذْهَبَانِ التَّأْوِيلُ وَالْإِمْسَاكُ عَنْهُ مَعَ الْإِيمَانِ بِهَا مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهَا غَيْرَ مُرَادٍ.

فَعَلَى قَوْلِ الْمُتَأَوِّلِينَ يَتَأَوَّلُونَ الْأَصَابِعَ هُنَا عَلَى الِاقْتِدَارِ، أَيْ خَلَقَهَا مَعَ عِظَمِهَا بِلَا تَعَبٍ وَلَا مَلَلٍ، وَالنَّاسُ يَذْكُرُونَ الْإِصْبَعَ فِي مِثْلِ هَذَا لِلْمُبَالَغَةِ وَالِاحْتِقَارِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: بِأُصْبُعِي أَقْتُلُ زيدًا. أي: لَا كُلْفَةَ عَلَيَّ فِي قَتْلِهِ.

وَقِيلَ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَصَابِعَ بَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ وَهَذَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ وَالْمَقْصُودُ أَنَّ يَدَ الْجَارِحَةِ مُسْتَحِيلَةٌ.

قَوْلُهُ (فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ تَصْدِيقًا لَهُ ثُمَّ قَرَأَ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَّقَ الْحَبْرَ فِي قَوْلِهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبِضُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ وَالْمَخْلُوقَاتِ بِالْأَصَابِعِ ثُمَّ قَرَأَ الْآيَةَ الَّتِي فِيهَا الْإِشَارَةُ إِلَى نَحْوِ مَا يَقُولُ.

قَالَ الْقَاضِي وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَيْسَ ضَحِكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَجُّبُهُ وتلاوته للآية تَصْدِيقًا لِلْحَبْرِ بَلْ هُوَ رَدٌّ لِقَوْلِهِ وَإِنْكَارٌ وَتَعَجُّبٌ مِنْ سُوءِ اعْتِقَادِهِ فَإِنَّ مَذْهَبَ الْيَهُودِ التَّجْسِيمُ فَفُهِمَ مِنْهُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ تَصْدِيقًا لَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّاوِي عَلَى مَا فُهِمَ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ"(3).

---

(2) المصدر السابق.

(3) محيي الدين النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392 هـ، الجزء 17، الصفحة 129-130.

وقد يُفهم من كلام النووي في خاتمة نقله عن القاضي: "والأوَّل أظهر" أنه يعني الإثبات، وهذا غلطٌ حتمًا، لأن النووي أشعريٌّ العقيدة، وإنما من تأمل فلن يجده وضع احتمالية للإثبات أصلًا، بل قد وضع احتمالية التفويض في الأول، والتأويل في الثاني، والإمام النووي ممن يُؤولون لأنه فصَّل في مذهب التأويل وحُججهِ.

وإنما المقصود من تلك اللفظة أن النووي تقبَّل فكرة أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صدَّق اليهودي في ما قاله، وليس ضحكًا استنكارًا، طبعًا إذا ما بنينا أن معتقد النووي في هذه المسألة ما استدل بهِ هو في الشرح من تأويل، فلا بأس إن كان تصديقًا، ولكن الأظهر عندنا قولُ القاضي عياض، والله أعلم.

الإثبات خطأ، مجددًا، وللأبد، الإثبات خطأ.

## الحديث الثاني: يضع أصبعًا على أصبع

**سَمِعْتُ أَبِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، بِحَدِيثِ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ» قَالَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: جَعَلَ يَحْيَى يُشِيرُ بِأَصَابِعِهِ وَأَرَانِي أَبِي كَيْفَ جَعَلَ يُشِيرُ بِأُصْبُعِهِ يَضَعُ أُصْبُعًا أُصْبُعًا حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهَا.**

### شرح الحديث:

هذا الحديث ليس فيه إشكالية لِمَا قررنا في الحديث السابق من كلام الإمام الخطابي أنه يلزم فيه التأويل.

ولكن لدينا مشكلة أخرى، أننا نسقط في بوتقة شخص ما، ونُحقّ الحق بقوله.

اعلم أن الصحابة قد أخطؤوا في أشياء، واختلفوا مع بعضهم البعض، وأخطأ التابعون كذلك، ولا ضير في هذا الأمر، فإنهم كلهم رجالٌ، ولا يُعرف الحق بالرجال، اعرف الحق، تعرف أهله.

وفي هذا الحديث فإن من يستشهد به يكون سياق استشهاده على يحيى بن سعيد وفعله، وأن أحمد بن حنبل نقله لعبد الله ابنه، ولكن من قال بإقرار أحمد لهذا الفعل؟

نعم، قد نقله وأعلمه إلى ابنه، ولكن لم يأتِ في الحديث أي ذكر على أن أحمد كان يعتقد هذا أيضًا، أو أنه كان يرى ما يراه يحيى، أو أنه جاء في أحاديث أخرى وعدَّد الأصابع وشبَّه هذا التشبيه الصريح.

وهنا لا يُمكن الاستدلال به على الإطلاق، لأنه سيكون استدلالًا واضحًا وصريحًا على التجسيم، وإنما يُخرج منه بمخرجين.

الأول: أن يُنزه الإمام يحيى بن سعيد القطان عن فعل كهذا، وهو الإمام الحافظ الثقة الثبت القدوة، والجميعُ يعلم أن تشبيه الحديث على أصابعه وهو يتكلم تجسيمٌ صريح.

وينزه كذلك الإمام أحمد عن هذا وهو من كان يحارب المشبهة أصلًا.

وليس هذا عندنا – نحن الأشاعرة، وإنما عند السلفية أيضًا، فهذا الإمام ابن قيم الجوزية يقول: "قال الإمام أحمد رحمه الله: لا نزيل عن الله صفة من صفاته، لأجل شناعة المشنعين، وقال: التشبيه: أن تقول يد كيدي، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرًا"[(4)].

وهذا التنزيه يجعلنا نتطرق إلى المخرج الثاني:

أن هذا الحديث باطلٌ في هذا الجزء الثاني منه، أعني ما رواه عبد الله بن الإمام أحمد عنه، وهذا ليسَ طعنًا في الإمام عبد الله بالتأكيد، وإنما هو طعنٌ فيمن نقل هذا الكتاب إلينا، والعلة في ذلك أنه مخالف لما قاله أحمد أصلًا كما قدمنا من كلام ابن قيم.

ولا يعني أن حديثًا واحدًا باطلًا فإن جميع أحاديث الكتاب باطلة، ولكن هذا بطل لمخالفته الصحيح المتواتر عن أحمد وابنه نفسه وجميع أئمة الحنابلة العدول.

بل إن عجبتَ من هذا فعجبُ عجيبٍ من الحديث الذي يليه في كتاب السنة الذي يضحدُ هذا الحديث أصلًا، قال:

حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، نا حُسَيْنُ بْنُ حَسَنٍ، نا أَبُو كُدَيْنَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو جَالِسٌ، قَالَ: كَيْفَ تَقُولُ يَا أَبَا الْقَاسِمِ يَوْمَ يَجْعَلُ اللَّهُ السَّمَاءَ عَلَى ذِهِ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى ذِهِ، وَالْمَاءَ عَلَى ذِهِ، وَالْجِبَالَ عَلَى ذِهِ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى ذِهِ، وَجَعَلَ يُشِيرُ بَأَصَابِعِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ} [الأنعام: 91] الْآيَةَ.

فهو هنا لما كان اليهودي يشير بأصابعه ويمثّل ويشبه على يده أنزل الله عز وجل تلك الآية، فكيف يروي نفس الإمام حديثًا كهذا ثم يأتي هو ليمثّل ويشبه!

وفيه ردٌّ أيضًا على الحديث الأوّل في كتابنا، الذي قيل فيه أن ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تصديقًا للرجل اليهودي الذي مثّل بهذه الأصابع، فهاهنا لا يتبيَّن أي تصديق، بل على العكس فالآية – بحسب هذه الرواية – نزلت ردًا على هذا التصور القبيح في حق الله عز وجل.

(4) ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1996م، الجزء 3، الصفحة 334.

وعلى ما سبق لا يصح الاستشهاد بهذا الحديث من ناحية فعل الإمام أحمد أو فعل الإمام يحيى، رضي الله عن الجميع.

## الحديث الثالث: خلق آدم على صورته

حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، نا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [ص:268]، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»

## شرح الحديث:

هذا الحديث صحيح لا مراء فيه، وإنما الإشكالية في تأويله، فلا يحقُّ أن نقول أنه مقصود به على صورة الله عز وجل لنفي الله عن نفسه الشبيه والمثيل مسبقًا.

قال الإمام ابن قتيبة:

"وَقَدِ اضْطَرَبَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّهُ خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى صُورَتِهِ."

فَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ الْكَلَامِ: أَرَادَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ هَذَا، مَا كَانَ فِي الْكَلَامِ فَائِدَةٌ.

وَمَنْ يَشُكُّ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَى صُورَتِهِ، وَالسِّبَاعَ عَلَى صُوَرِهَا، وَالْأَنْعَامَ عَلَى صُوَرِهَا؟!

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةٍ عِنْدَهُ.

وَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَخْلُقُ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ عَلَى مِثَالٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ فِي الْحَدِيثِ: "لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صورته"

يُرِيد أَنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَزَّ- خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الْوَجْهِ.

وَهَذَا أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ، لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، عَلَى خَلْقِ وَلَدِهِ، وَوَجْهَهُ عَلَى وُجُوهِهِمْ.

وَزَادَ قَوْمٌ فِي الْحَدِيثِ: إِنَّهُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مَرَّ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ وَجْهَ رَجُلٍ آخَرَ، فَقَالَ: "لَا تَضْرِبْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى، خَلَقَ آدَمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- عَلَى صُورَتِهِ"، أَيْ صُورَةِ الْمَضْرُوبِ.

وَفِي هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْخَلَلِ، مَا فِي الْأَوَّلِ.

وَلَمَّا وَقعَتْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ الْمُسْتَكْرَهَةُ، وَكَثُرَ التَّنَازُعُ فِيهَا، حَمَلَ قَوْمًا اللَّجَاجُ عَلَى أَنْ زَادُوا فِي الْحَدِيثِ، فَقَالُوا: رَوَى بن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا1: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ."

يُرِيدُونَ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي "صُورَتِهِ" لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَإِنَّ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ بِأَنْ يَجْعَلُوا الرَّحْمَنَ مَكَانَ الْهَاءِ كَمَا تَقُولُ: "إِنَّ الرَّحْمَنَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ"، فَرَكِبُوا قَبِيحًا مِنَ الْخَطَأِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ السَّمَاءَ بِمَشِيئَةِ الرَّحْمَنِ" وَلَا على إِرَادَةِ الرَّحْمَنِ.

وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا، إِذَا كَانَ الِاسْمُ الثَّانِي غَيْرَ الِاسْمِ الْأَوَّلِ، أَوْ لَوْ كَانَتِ الرِّوَايَةُ: "لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّهُ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ"، فَكَانَ الرَّحْمَنُ غَيْرَ اللَّهِ، أَوِ اللَّهُ غَيْرَ الرَّحْمَنِ.

فَإِن صحت رِوَايَة بن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، فَهُوَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا تَأْوِيلَ، وَلَا تَنَازُعَ فِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:

وَلَمْ أَرَ فِي التَّأْوِيلَاتِ شَيْئًا أَقْرَبَ مِنَ الِاطِّرَادِ، وَلَا أَبْعَدَ مِنَ الِاسْتِكْرَاهِ، مِنْ تَأْوِيلِ بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ: "أَرَادَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ فِي الْجَنَّةِ عَلَى صُورَتِهِ فِي الْأَرْضِ."

كَأَنَّ قَوْمًا قَالُوا: إِنَّ آدَمَ كَانَ مِنْ طُولِهِ فِي الْجَنَّةِ كَذَا، وَمِنْ حِلْيَتِهِ كَذَا، وَمِنْ نُورِهِ كَذَا، وَمَنْ طِيبِ رَائِحَتِهِ كَذَا لِمُخَالَفَةِ مَا يَكُونُ فِي الْجَنَّةِ، مَا يَكُونُ فِي الدُّنْيَا.

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ" يُرِيدُ فِي الْجَنَّةِ "عَلَى صُورَتِهِ" يَعْنِي فِي الدُّنْيَا.

وَلَسْتُ أُحَتِّمُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا أَقْضِي بِأَنَّهُ مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ، لِأَنِّي قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ: "أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ، لَمَّا خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ قَالَ:

نَخْلُقُ بَشَرًا بِصُورَتِنَا، فَخَلَقَ آدَمَ مِنْ أُدْمَةِ1 الْأَرْضِ، وَنَفَخَ فِي وَجْهِهِ نَسَمَةَ الْحَيَاةِ"، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ لَهُ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ.

وَكَذَلِكَ حَدِيث بن عَبَّاسٍ "أَنَّ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ضَرَبَ الْحَجَرَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ فَتَفَجَّر، وَقَالَ: اشْرَبُوا يَا حمير"[5].

وسأجيبُ على الإمام ابن قتيبة في ما قال بقول الإمام المازري الذي نقله عنه الإمام النووي في شرح صحيح مسلم:

"قَالَ الْمَازِرِيُّ وَقَدْ غلط بن قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَأَجْرَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وقال لِلَّهِ تَعَالَى صُورَةٌ لَا كَالصُّوَرِ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ لِأَنَّ الصُّورَةَ تُفِيدُ التَّرْكِيبَ وكل مركب محدث والله تعالى ليس بمحدث فليس هُوَ مُرَكَّبًا فَلَيْسَ مُصَوَّرًا قَالَ وَهَذَا كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ لَمَّا رَأَوْا أَهْلَ السنة يقولون الباري سبحانه وتعالى شئ لَا كَالْأَشْيَاءِ طَرَدُوا الِاسْتِعْمَالَ فَقَالُوا جِسْمٌ لَا كالاجسام والفرق أن لفظ شئ لَا يُفِيدُ الْحُدُوثَ وَلَا يَتَضَمَّنُ مَا يَقْتَضِيهِ وَأَمَّا جِسْمٌ وَصُورَةٌ فَيَتَضَمَّنَانِ التَّأْلِيفَ وَالتَّرْكِيبَ وَذَلِكَ دليل الحدوث قال العجب من بن قُتَيْبَةَ فِي قَوْلِهِ صُورَةٌ لَا كَالصُّوَرِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ عَلَى رَأْيِهِ يَقْتَضِي خَلْقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ فَالصُّورَتَانِ عَلَى رَأْيِهِ سَوَاءٌ فَإِذَا قَالَ لَا كَالصُّوَرِ تَنَاقَضَ قَوْلُهُ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا إِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ صُورَةٌ لَا كَالصُّوَرِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤَلَّفٍ وَلَا مُرَكَّبٍ فَلَيْسَ بصورة حقيقة وَلَيْسَتِ اللَّفْظَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُوَافِقًا عَلَى افْتِقَارِهِ إِلَى التَّأْوِيلِ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِهِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ الضَّمِيرُ فِي صُورَتِهِ عَائِدٌ عَلَى الْأَخِ الْمَضْرُوبِ وَهَذَا ظَاهِرُ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَعُودُ إِلَى آدَمَ وَفِيهِ ضَعْفٌ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَعُودُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيَكُونُ الْمُرَادُ إِضَافَةَ تَشْرِيفٍ وَاخْتِصَاصٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى نَاقَةَ الله وَكَمَا يُقَالُ فِي الْكَعْبَةِ بَيْتُ اللَّهِ وَنَظَائِرُهُ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ"[6].

وعلى ما سبق فهذا الحديث مما اتفق أهل السنة قاطبةً على تأويله، وإن اضطربت تأويلاتهم، ولكن الإثبات فيه شنيعٌ وغلطٌ قبيح.

وأما الحديث الذي يقول:

---

(5) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي – مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية، 1999م، الصفحة 317.

(6) شرح النووي على صحيح مسلم، مصدر سابق، الجزء 16، الصفحة 166.

حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ، نا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»

فلفظة "الرحمن" زيادة من الرواة، وليست أصلًا في الحديث، وإنما مما فهموه استغنوا عن الهاء في "صورته" وظنوا أن المقصود الله عز وجل فعوضوا عنها بالرحمن، وهذا غلطٌ أيضًا.

## الحديث الثالث: سُمع له أطيطٌ

**حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى الْكُرْسِيِّ سُمِعَ لَهُ أَطِيطٌ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ»**

### تخريج الحديث:

هذا الحديث وكل ما جاء فيه جلوس الله عز وجل وسماع أطيط وغير ذلك ضعيف، وسنفصّل القول في هذا هاهنا إن شاء الله تعالى.

أما هذا الحديث فضعيفٌ، وعلته عبد الله بن خليفة، فهو مجهول الحال.

جاء في تقريب التهذيب:

"عبدُ الله بن خَلِيفة الهَمْداني: مقبولٌ، من الثانية.

بل: مجهول الحال، تفرَّد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي وابنه يونس، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال الذهبي في "الميزان": لا يكاد يعرف. روى له ابن ماجه في "التفسير" حديثًا واحدًا من روايته عن عمر بن الخطاب موقوفًا، ومرسلًا"[7].

فعلته في عبد الله بن خليفة، فلا يصح الحديث.

وعلى هذا يتم تضعيف الحديث الآخر:

**حَدَّثَنِي أَبِي، نا وَكِيعٌ، بِحَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْكُرْسِيِّ» فَاقْشَعَرَّ رَجُلٌ سَمَّاهُ أَبِي عِنْدَ وَكِيعٍ فَغَضِبَ وَكِيعٌ وَقَالَ: أَدْرَكْنَا الْأَعْمَشَ وَسُفْيَانَ يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَا يُنْكِرُونَهَا.**

---

(7) بشار عواد – شعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م، الجزء 2، الصفحة 205، رقم الراوي: 3294.

**حَدَّثَنِي أَبِي، نا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ لَا يُقَدِّرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ».**

## تخريج الحديث:

هذا حديثٌ صحيح، رجاله ثقات، ولكنه موقوفٌ على ابن عباس، وابن عباس من الصحابة الذين كانوا يأخذون عن بني إسرائيل علومهم، فلا عجب من روايته لقولٍ كهذا، إلا أنه لا يُمكن أن يُجعل من وحي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويظل محتملًا الصحة والخطأ.

---

**حَدَّثَنِي أَبِي، نا عَبْدُ الصَّمَدِ، نا أَبِي، نا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ وَلَهُ أَطِيطٌ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ»**

## تخريج الحديث:

الحديث ضعيف، العلة في عبد الصمد، ففيه كلام.

ونهاية الكلام أن عبد الصمد هذا صدوق الحديث، روى ابن أبي حاتم عن والده بأنه سأله عنه فقال: صالح الحديث صدوق(8). ومعلومٌ أنها تعني عند أبي حاتم أنه لا يُحتج بحديثه(9).

---

**حَدَّثَنِي أَبِي، نا رَجُلٌ، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ: فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ} قَالَ: " إِنَّ الصَّخْرَةَ الَّتِي تَحْتَ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ وَمُنْتَهَى الْخَلْقِ عَلَى أَرْجَائِهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِكُلِّ مَلَكٍ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ وُجُوهٍ: وَجْهُ إِنْسَانٍ، وَوَجْهُ أَسَدٍ، وَوَجْهُ نَسْرٍ، وَوَجْهُ ثَوْرٍ، فَهُمْ قِيَامٌ عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطُوا بِالْأَرْضِ**

---

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1952م، الجزء 1، الصفحة 52.

(9) مقدمة كتاب الجرح والتعديل، مصدر سابق.

**وَالسَّمَاوَاتِ وَرُءُوسُهُمْ تَحْتَ الْكُرْسِيِّ وَالْكُرْسِيُّ تَحْتَ الْعَرْشِ، قَالَ: وَهُوَ وَاضِعٌ رِجْلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى الْكُرْسِيِّ".**

## تخريج الحديث:

حديثُ ضعيف، في السند رجلٌ مجهول بين أحمد وإسرائيل.

---

**كَتَبَ إِلَيَّ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، نا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتِ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، قَالَ: فَعَظَّمَ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ وَقَالَ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ إِنَّهُ لِيَقْعُدُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قِيدُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ وَإِنَّ لَهُ أَطِيطًا كَأَطِيطِ الرَّحْلِ إِذَا رُكِبَ»**

## تخريج الحديث:

في هذا الحديث مشكلتان، الأولى في الزبيري، كان كثيرَ الوهم .

قال أبو حاتم الرازي: حافظ للحديث عابد مجتهد، له أوهام.

وقال أبو زُرعة الرازي : صدوق

وقال أحمد بن حنبل: كثير الخطأ في حديث سفيان.

وقال أحمد بن شعيب النسائي: ليس به بأس .

قلتُ: والحديث ليس آتيًا عن سفيان ولكن ثبتَ على الراوي الوهم.

والثانية في إسرائيل، وكان للزبيري شيخان اسمهما إسرائيل، أحدهما إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، يروي عن جده أبو إسحاق .

وثقهُ جماعة من الناس، وقالوا بأنه أثبت الناس في إسحاق، ومنهم الذهبي وابن حجر، ولكن الأقربَ لحديثه ضعفوه في جده، مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل .

قال أحمد: إسرائيل عن أبي إسحاق: فيه لين.

وأما عن يحيى بن معين فقد سئل شريك أحب إليك فيه - يعني في أبي إسحاق - أو إسرائيل قال شريك أحب الي وهو أقدم وإسرائيل صدوق.

ولكن الإمام ابن حجر قال في هذا الموضع: ثقة تكلم فيه بلا حجة.

وقال الذهبي: ولا يُلتفت لمن ضعَّفه .

وهنا الإشكالية، أن الإمام البخاري قد أخرج له غير واحد من أحاديثه عن أبي إسحاق، فكيفَ يُضعَّف في أبي إسحاق؟

قلتُ: لأن الإمام البخاري لم يُفرد روايتهُ عن أبي إسحاق، بل كان يروي ما يرويه هو ويأتي بطريق آخر بتوثيق قوي عن أبي إسحاق .

فمثلًا: يروي الإمام البخاري :

حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الخَطْمِيِّ، حَدَّثَنَا البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ -، قَالَ: " كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْهَتَهُ عَلَى الأَرْضِ"

ثم يأتي في موضع آخر ويروي نفس الحديث عن سفيان بدلًا من إسرائيل فيقول:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي البَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ -، قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ، حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ " حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، نَحْوَهُ بِهَذَا

وهذا هو منهج الإمام البخاري في تخريج أحاديثه، وقد عبَّر عن ذلك الإمام ابن حجر في مقدمة "فتح الباري".

ويُفهم من علة تضعيفه قول يحيى بن آدم القرشي: كنا نكتب عنده من حفظه وكان لا يحفظ ثم حفظ بعد.

وهذا ما يقوي تضعيف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، مما يجعلُ هناك أمران ..

**أولًا:** تصحُّ رواية إسرائيل عن جده إذا ما كان هناك عضدٌ للإسناد، شخصٌ آخر يروي نفس الحديث عن أبي إسحاق ويكون هو أيضًا ثقة ثبتًا مثل سفيان الثوري .

**ثانيًا:** لا تصح رواية إسرائيل بإنفارد عن جده، ويحقُّ فيه حينها قولُ الإمام أحمد بأنه فيه لينًا في أبي إسحاق، وقول يحيى بن معين بأنه صدوقٌ في أبي إسحاق.

وهذا ما يُفهم من أن حديثًا كحديث قعد الله عز وجل على العرش وما إلى ذلك لم يخرجه أحدٌ أبدًا غير عبد الله بن أحمد في السنة!

لم يخرجه البخاري، ولا مسلم، ولا أصحاب السنن، ولا المسانيد، ولا أحمد بن حنبل نفسه.

العلة هاهنا ليست في الزبيري الذي يهم، فهو ثقة وهم في حديث سفيان فقط، ولو ثبت عليه والوهم وجاء الحديث من غير طريقٍ بنفس ما قال هو فسقط الوهم وصحّت روايته .

وقد روى الحديث عن إسرائيل يحيى بن أبي كثير وعبد الله بن رجاء وأخرجهم أبو الشيخ الأصبهاني (ت: 369) بسنده في كتابه "العظمة"، صفحة 650 من الجزء الثاني.

يعني أن الانفراد من إسرائيل عن جده، فإذا انفرد إسرائيل عن جده ضُعِّف، وهذه هي علة الحديث .

فلا يصحُّ الحديث ولا يُحتج بهِ في هذا المقام.

## الحديث الرابع: أين الله؟

**حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، سَمِعْتُ أَبَا عِصْمَةَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّهِ، فِي السَّمَاءِ هُوَ؟ فَحَدَّثَ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " حِينَ سَأَلَ الْأَمَةَ أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» قَالَ: سَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنَةً أَنْ عَرَفَتْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ.**

## شرح الحديث:

أوَّل ذلك الحديث الأئمة الثقات سواء قبل الأشاعرة أو بعدهم، فمثلًا الإمام الشافعي:

"قال الشَّافِعِي رحمه الله: وروي عن عون بن عبد اللَّه بن عتبة، عن أبيه.

واختلف عليه في إسناده ومتنه، وهو إن صح فكان النبي - صلى الله عليه وسلم - خاطبها على قَدرِ معرفتها، فإنها وأمثالها قبل الإسلام - كانوا يعتقدون في الأوثان أنها آلهة في الأرض، فأراد أن يعرف إيمانها، فقال لها: أين اللَّه؟ حتى إذا أشارت إلى الأصنام عرف أنها غير مؤمنة، فلما قالت: في السماء، عرف أنها برئت من الأوثان، وأنها مؤمنة بالله الذي في السماء إله وفي الأرض إله، أو أشار، وأشارت إلى ظاهر ما ورد به الكتاب.

ثم معنى قوله في الكتاب: (مَنْ فِي السَّمَاءِ) الآية، أي: من فوق السماء على العرش[10].

فانظر – يرحمك الله – كيف أبطل الإمام الشافعي الأخذ بالظاهر، وأوَّل الحديث وبيَّن الحق فيه.

فإن قلتَ: قد قرَّر الشافعي بأن الله من فوق السماء على العرش، فقد أثبت جهةَ العلو لله.

---

(10) محمد بن إدريس الشافعي، تفسير الإمام الشافعي، ت: د. أحمد بن مصطفى الفرّان، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2006م، الجزء 3، الصفحة 1397.

قلنا: لا يتنازع اثنان من المسلمين على أن الله على العرش، لآية {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}، ولكن الاختلاف في ماهية كونهِ على العرش، فإن قلتَ بأنهُ جالسٌ فأنتَ مجسّم، وقولُ الشافعي أيضًا لا يُؤخذ على ظاهره.

وقد ذكروا قول الإمام السيوطي: (أَخْرَجَ الفِرْيابِيُّ، وعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وابْنُ جَرِيرٍ، وابْنُ المُنْذِرِ، عَنْ مُجاهِدٍ في قَوْلِهِ : ﴿أأمِنتُمْ مَن في السَّماءِ﴾. قالَ : اللَّـهَ تَعالى.

أولًا: لم يصح النقلُ عن مجاهد في هذا الأمر، فلم نجد للإمام الطبري ولا ابن المنذر ولا مجاهد نفسه هذا القول، ولم يتطرق لها هؤلاء الأئمة في تفاسيرهم.

ثانيًا: لا يقدح هذا في الإمام السيوطي فهو أصلًا أشعري العقيدة.

إذن لماذا كان ينقل العلماء هذه الأقوال، أو يطلقون الظاهر بأن الله في السماء أو فوق العرش دون تفصيل؟

لأنهم كانوا يردون حينها على الجهمية والمعتزلة، فانظر قول الإمام الثعلبي في هذا الأمر بالتفصيل:

"وَكانَ اللَّهُ بِما يَعْمَلُونَ مُحِيطاً

يعني قد أحاط الله بأعمالهم الحسنة.وتعلقت الجهمية والمعتزلة بهذه الآية، استدلوا منها على إن الله بكل مكان قالوا لمّا قال {وَهُوَ مَعَهُمْ} ثبت إنه بكل مكان لأنه قد أثبت كونه معهم وقال لهم حق قوله {وَهُوَ مَعَهُمْ} إنه يعلم ما يقولون ولا يخفى عليه فعلهم لأنه العالم بما يظهره الخلق وبما يستره، وليس في وله وهو معهم ما يوجب أنه بكل مكان لأنه قال {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ} ولم يرد قوله أنه في السماء يعني غير الذات لأن القول: أنّ زيدا في موضع كذا من غير أن يعتد بذكر فعل أو شيء من الأشياء لا يكون إلّا بالذات، وقال تعالى (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) وقال:

{يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّماءِ إِلَى الْأَرْضِ} فأخبر أنه [يرفع] الأشياء من السماء ولا يجوز أن يكون معهم بذاته ثم {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّماءِ وإِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ}"[11].

---

(11) أبو إسحاق الثعلبي، تفسير الثعلبي، ت: عدد من الباحثين، دار التفسير، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015م، الجزء 9، الصفحة 359-360.

كل ما أريدك أن تفعله أن تتأمل طريقة الإمام الثعلبي في الرد على المعتزلة والجهمية، فتقول: سبحان الله! قد أثبت صفة العلو لله وأنه مُتحيِز في جهة، فتجدُ كلامه في التفصيل في ناحيةٍ أخرى مغايرٌ تمامًا لما قالهُ هاهنا، فانظر قوله في هذه الآية: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ} بعد أن سرد أقوال الأئمة المشهورة فيه، ومنها ما قيل بظاهره كابن عباس:

"وقال المحقّقون: معنى قوله: فِي السَّماءِ أي فوق السماء كقوله تعالى: فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ، أي فوقها لا بالمماسة والتحيز ولكن بالقهر والتدبير."

ثم قال:

"وأعلم أنّ الآيات والأخبار الصحاح في هذا الباب كثيرة وكلّها إلى العلو مشيرة، ولا يدفعها إلّا ملحد جاحد أو جاهل معاند، والمراد بها- والله أعلم- توقيره وتعظيمه وتنزيهه عن السفل والتحت، ووصفه بالعلو والعظمة دون أن يكون موصوفا بالأماكن والجهات والحدود والحالات لأنّها صفات الأجسام وأمارات الحدث والله سبحانه وتعالى كان ولا مكان فخلق الأمكنة غير محتاج إليها، وهو على ما لا يزل، ألا يرى أنّ الناس يرفعون أيديهم في حال الدعاء إلى السماء مع إحاطة علمه وقدرته ومملكته بالأرض وغيرها أحاطتها بالسماء، إلّا أنّ السماء مهبط الوحي ومنزل القطر ومحلّ القدس ومعدن المطهرين المقرّبين من ملائكته، وإليها ترفع أعمال عباده وفوقها عرشه وجنّته وبالله التوفيق."

وهنا مربط الفرس، فقد يتغير قولُ الإمام بأن يُطلق العلو لله عندما يتكلم مع المخالفين من المبتدعة، ثم إذا فصَّل فإنه ينفي الجهات عن الله فورًا، بينما لم يفطن لذلك المجسمة الذين يُحيِّزون الله في جهة ويدعون أن تلكَ هي السلفية، ثم يستندون على أقوال العلماء، وهم بُرءاءُ منهم.

وانظر من قال بهذه الأقوال من الأئمة، الإمام نجم الدين النيسابوري (ت: 550 ه)، والإمام القرطبي (ت: 671 ه)، والإمام البيضاوي (ت: 685 ه)، والإمام النسفي (ت: 710 ه)، والإمام ابن جزي (741 ه)، والإمام أبي مسعود العمادي (ت: 982 ه)، والإمام الشوكاني (ت: 1250 ه)، والإمام الواحدي (ت: 468 ه)، والإمام السمرقندي، وغيرهم الكثير.

وللفخر الرازي (ت: 606 ه) له كلامٌ في هذا الموضعُ مُفصَّلٌ في تفسيرهِ، وهو تفصيلٌ كان أقوى الردود والترجيح في المسائل في هذا المبحث، فليُرجع إليه.

ولأبي حيان الأندلسي كلامٌ من ناحية اللغة في هذا الباب، وقد نفى أيضًا التحيُّز في جهة-:

"مَنْ فِي السَّماءِ: هَذَا مَجَازٌ، وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ على أن تَعَالَى لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ فِي جِهَةٍ، وَمَجَازُهُ أَنَّ مَلَكُوتَهُ فِي السَّمَاءِ لِأَنَّ فِي السَّمَاءِ هُوَ صِلَةُ مَنْ، فَفِيهِ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ فِي الْعَامِلِ فِيهِ، وَهُوَ اسْتَقَرَّ، أَيْ مَنْ فِي السَّمَاءِ هُوَ، أَيْ مَلَكُوتُهُ، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَمَلَكُوتُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. لَكِنْ خَصَّ السَّمَاءَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا مَسْكَنُ مَلَائِكَتِهِ وَثَمَّ عَرْشُهُ وَكُرْسِيُّهُ وَاللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، وَمِنْهَا تَنْزِلُ قَضَايَاهُ وَكُتُبُهُ وَأَمْرُهُ وَنَهْيُهُ، أَوْ جَاءَ هَذَا عَلَى طَرِيقِ اعْتِقَادِهِمْ، إِذْ كَانُوا مُشَبِّهَةً، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَأَمِنْتُمْ مَنْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ؟ وَهُوَ الْمُتَعَالِي عَنِ الْمَكَانِ. وَقِيلَ: مَنْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ خَالِقُ مَنْ فِي السَّمَاء"[12].

ثم جاء قول الإمام النيسابوري بأن التأويل فيه هو قولُ أئمة أهل السنة، وأن جمع المفسرين قالوا بأن المقصود ملكوته أو سلطانه.

"وأهل السنة يتأولونه بوجوه منها: قول أبي مسلم أن العرب كانوا يقرون بوجود الإله لكنهم يزعمون أنه في السماء فقيل لهم على حسب اعتقادهم أَأَمِنْتُمْ مَنْ تزعمون أنه فِي السَّماءِ ومنها قول جمع من المفسرين أأمنتم من في السماء ملكوته أو سلطانه أو قهره لأن العادة جارية بنزول البلاء من السماء"[13].

فإن كان هذا هو قولُ أهل السنة من المفسّرين، فمن يُحيّز بالجهة من يكون؟

ونقل الخطيب الشربيني عن الإمام الرازي من تفسيره مختصرًا من كلام الرازي، وقد نقلَ الإجماع بعدم أخذ الآيات على ظاهرها-:

"قال الرازي: هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها بإجماع المسلمين، لأنّ ذلك يقتضي إحاطة السماء به من جميع الجوانب فيكون أصغر منها والعرش أكبر من السماء

(12) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، الجزء 10، الصفحة 226.

(13) نظام الدين النيسابوري، تفسير النيسابوري، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ، الجزء 6، الصفحة 328.

بكثير فيكون حقيراً بالنسبة إلى العرش وهو باطل بالاتفاق، ولأنه تعالى قال: {قل لمن ما في السموات والأرض} (الأنعام: 12) فلو كان فيها لكان مالكاً لنفسه، فالمعنى: أما من في السماء عذابه، وإما إن ذلك بحسب ما كانت العرب تعتقده، وأما من في السماء سلطانه وملكه وقدرته كما قال تعالى: {وهو الله في السموات وفي الأرض} (الأنعام: 3) فإن الشيء الواحد لا يكون دفعة في مكانين، والغرض من ذكر السماء تفخيم سلطان الله سبحانه وتعظيم قدرته"[14].

فتأمَّل كيفَ يُمكن أن يكون الله متحيزًا في جهة أو تُؤخذ تلكَ الأمور على ظاهرها، ومن أخذها على ظاهرها فقد افترى على الله ما لا يعلم، والله أعلم.

---

(14) الخطيب الشربيني، السراج المنير، مطبعة بولاق، القاهرة، 1285 هـ، الجزء 4، الصفحة 344.

## الخاتمة:-

اعلم أن كتاب السنة كتابٌ ثابتٌ عن الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل، ولكن بعض الأحاديث فيه قد تكون تجسيمًا حقيقيًا، وقد تكون موهمةً ذلك.

وإنَّا نعلم أن الإمام أحمد وولده مُنزَّهان عن التشبيه وهما من وقفا أمامه بحدّ السيف. ولا ندري إن كانت هذه الأحاديث الضعيفة قد دُسَّت عليه في كتابه أم أنه أخرجها بنفسه، ولكن على كل حالٍ نحنُ لا نعتقدُ العصمة في الإمام أحمد ولا في الإمام عبد الله.

أما من قرأ هذا الكُتيِّب وتابعَ الاستشهاد بأحاديث قد بيَّنا ضعفها هنا بدون حُجَّة دامغة لفعل ذلك فهو يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقول على الله ما لا يعلم، ولا يكفيه أنه يتمذهب على قول إمام أخذ بالحديث أو صححه من قبل، فقد يكون الحكم الحقيقي قد خفيَ عليه.

**وأخيرًا:** علينا أن نقرر أمرًا ما، وهو أن المذاهب الحق هي التفويض والتأويل، أما ما دون ذلك فليس من السلامة أن يعتقده إنسان لما فيه من غلط شديد، والله الموفِّق دائمًا.

كتبه الفقير إلى عفو مولاه: عبد الله سالم العوضي، الأزهري، المالكي، الأشعري.